العَدَدُ

٧٢٦ ـ ثَلاَثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ[١]

٧٢٧ ـ فِي الضِّدِّ جَرِّدْ وَالمَمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ[٢]

تثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى عشرة[٣] إن كان المَعْدُودُ بهما مذكراً، وتسقط إن كَان مؤنثاً[4]، ويُضَاف إلى جَمْعٍ، نحو: «عندي ثَلاَثَةُ رِجَالٍ، وَأَرْبَعُ نِسَاءٍ» وهكذا إلى عشرة.

وأشار بقوله: «**جمعاً بلفظ قلة في الأكثر**» إلى أن المعدود بها إن كان له جَمْعُ قلة وكثرة، لم يُضَفِ العَدَدُ في الغالب إلا إلى جمع القِلة[5]، فتقول: «عندي ثَلاَثَةُ أَفْلُسٍ،

---

(١) «ثلاثة» بالنصب: مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «قل» الآتي المتضمن معنى اذكر، أو بالرفع: مبتدأ، وقصد لفظه «بالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ثلاثة «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ وهو «ثلاثة» إذا رفعته بالابتداء، والرابط ضمير منصوب محذوف والتقدير: ثلاثة قله «للعشرة، في عد» جاران ومجروران متعلقان بقوله: «قل» السابق، وعد مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «آحاده» آحاد: مبتدأ، وآحاد مضاف، والهاء مضاف إليه «مذكره» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول المجرور محلًّا بالإضافة.

(٢) «في الضد» جار ومجرور متعلق بقوله: «جرد» الآتي «جرد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والمميز» مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: «اجرر» الآتي «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جمعاً» حال من المميز «بلفظ» جار ومجرور متعلق بقوله: «جمعاً» السابق، ولفظ مضاف، و«قلة» مضاف إليه «في الأكثر» جار ومجرور متعلق بقوله: «قلة».

(٣) العشرة داخلة متى كانت مفردة، كعشرة أيام، وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع، مثل زمرة وفرقة وأمة؛ فحقها أن تؤنَّث كهذه النظائر؛ فأُعطيت ما هو من حقها في حال عدِّ المذكر؛ لكونه سابق الرتبة على المؤنث، فلما أرادوا عد المؤنث، لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر؛ فلم يكن إلا حذف التاء.

(4) ولو كان مؤنثاً مجازياً.

والحكم باقٍ إذا حُذِفَ المعدودُ تقول: صمتُ خمسةً. تريد خمسةَ أيام.

وأنتَ تعلم أن «الواحد» و«الاثنين» يطابقان معدوديهما تذكيراً وتأنيثاً، ولكن تذكَّرْ أنَّ معدوديهما لا يأتيان بعدَهما كبقية الأعداد، فلا تقول: واحدُ رجل، واثنتان امرأتان.

(5) وهو ما كان على «أَفْعُل» و«أَفْعال»، و«أفعِلَة»، و«فِعْلَة».

وَثَلَاثُ أَنْفُسٍ» ويقلّ: «عندي ثَلَاثَةُ فُلُوسٍ، وثَلَاثُ نُفُوسٍ».

ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]؛ فأضاف «ثلاثة» إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو «أقْرَاء»(١).

فإن لم يكن للاسم إلا جَمْعُ كثرة، لم يُضَفْ إلا إليه، نحو: «ثَلَاثَةُ رِجَالٍ».

٧٢٨ ـ ومِئَةً وَالألْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ ومِئَةٌ بِالجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ(٢)

قد سبق أن «ثلاثة» وما بعدها إلى «عشرة» لا تضاف إلا إلى جمع، وذَكَرَ هنا أن «مائة» و«ألفاً» من الأعداد المضافة، وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد، نحو: «عندي مئةُ رَجُلٍ، وألفُ درهمٍ» وورد إضافة «مئة» إلى جَمْع قليلاً، ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةِ سِنِينَ﴾(3) [الكهف: ٢٥] بإضافة مئة إلى سنين(٤).

والحاصل: أن العدد المُضَافَ على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلا إلى جمع، وهو: من ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلا إلى المفرد، وهو: مئة وألف، وتثنيتهما، نحو: «مئتا درهمٍ، وأَلْفَا دِرْهَمٍ» وأما إضَافَةُ «مئةٍ» إلى جمعٍ فقليلٌ.

---

(١) الأصل في جمع قَرْء ـ بفتح القاف وسكون الراء ـ أن يكون على أفعل، نظير فلس وأفلس، والمستعمل من جمع هذا اللفظ ـ وهو أقراء ـ شاذ بالنسبة إليه، وإذا كان جمع القلة شاذًّا أو قليل الاستعمال، فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة.

(٢) «ومئة» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أضف» الآتي «والألف» معطوف على مئة «للفرد» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضف» الآتي «أضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ومئة» مبتدأ «بالجمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «ردف» الآتي «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله: ردف «ردف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مئة» الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل الذي هو ردف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(3) قرأ بها مثلَهُما خلفٌ فصاروا ثلاثةً من العشرة. ينظر «النشر» لابن الجزري ٢/ ٢٣٦.

(٤) قرئ في هذه الآية الكريمة بإضافة مئة إلى سنين؛ فسنين: تمييز، وفي ذلك شذوذ عن القياس من جهة واحدة، وسهله شبه المئة بالعشر في أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذي قبله في المرتبة؛ فالعشرة والمئة كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التي قبله، وقُرئ بتنوين مئة فيجب أن يكون سنين بدلاً من ثلاث مئة أو بيانًا له، ولا يجوز جعله تمييزًا؛ لأنك لو جعلته تمييزًا لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلاث مئة سنين، فتكون مدة لبثهم تسع مئة سنة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعًا.

٧٢٩ ـ وَأحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ(١)

٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إحْدَى عَشْرَهْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ(٢)

٧٣١ ـ وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا(٣)

٧٣٢ ـ وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا(٤)

لما فرغ من [ذِكْرِ] العدد المضاف، ذَكَرَ العدد المركَّب، فيركّبُ «عشرةٌ» مع ما دونها إلى واحد، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ ـ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ» هذا

---

(١) «وأحد» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: اذكر «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وصلنه» الواو عاطفة، وصل: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لصل «بعشر» جار ومجرور متعلق بصل «مركباً» حال من الضمير المستتر في قوله: صله، السابق «قاصد» حال ثانية، وقاصد مضاف، و«معدود» مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ذكر» صفة لمعدود.

(٢) «وقل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لدى» ظرف متعلق بقل، ولدى مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «إحدى عشرة» قصد لفظه: مفعول به لقل «والشين» مبتدأ أول «فيها عن تميم» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «كسرة» مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) «ومع» ظرف متعلق بقوله: «افعل» الآتي، ومع مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«أحد» مضاف إليه «وإحدى» معطوف على أحد «ما» مفعول مقدم على عامله وهو قوله: «افعل» الآتي «معهما» مع: ظرف متعلق بقوله: «فعلت» الآتي، ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «فعلت» فعل وفاعل، والجملة من هذا الفعل وفاعله لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، والتقدير: افعل الذي فعلته «فافعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «قصداً» حال من الضمير المستتر في افعل على التأويل بمشتق هو اسم فاعل، أي قاصداً.

(٤) «لثلاثة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وتسعة» معطوف على ثلاثة «وما» اسم موصول معطوف على ثلاثة أيضاً «بينهما» بين: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الموصولة، وبين مضاف، والضمير مضاف إليه «إن» شرطية «ركبا» ركب: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم، فعل الشرط، وألف الاثنين نائب فاعله «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «قدما» قدم: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها اعتراضية.

للمذكر، وتقول في المؤنث: «إِحْدَى عَشرَةَ، وَاثْنَتَا عَشرَةَ، وَثَلاثَ عَشرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشرَةَ ـ إلى تِسْعَ عَشرَةَ» فللمذكر: أَحَدٌ واثْنَا، وللمؤنث: إِحْدَى واثْنَتَا.

وأما «**ثلاثة**» وما بعدها إلى «**تسعة**» فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً.

وأما «**عشرة**» وهو الجزء الأخير، فتسقط التاءُ منه إن كان المعدود مذكراً، وتثبت إن كان مؤنثاً، على العكس من «ثلاثة» فما بعدها، فتقول: «عِنْدِي ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً، وَثَلاثَ عَشرَةَ امْرَأَةً»، **وكذلك حكم «عشرة» مع أحد وإحدى، واثنين واثنتين**، فتقول: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، واثْنَا عَشَرَ رَجُلاً» بإسقاط التاء، وتقول: «إِحْدَى عَشرَةَ امْرَأَةً، واثْنَتَا عَشرَةَ امْرَأَةً» بإثبات التاء.

ويجوز في شين «عشرة» مع المؤنث التسكينُ، ويجوز أيضاً كَسْرُها، وهي لُغة تميم[1].

٧٣٣ ـ وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشْرا ... اثْنَيْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا[2]

٧٣٤ ـ وَاليَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ ... وَالفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ[3]

---

(1) هذا لدى الإفراد، أما إذا كانت مركَّبةً فإنّهُ الأفصَحُ، وهو لغة الحجاز، وسكونها واجبٌ لديهم. وبعض بني تميم يكسرها، وبعضهم يفتَحُها أما إذا كانت بغير تاء «عشر» فالفتح قولاً واحداً.

(٢) «**وأول**» فعل أمر مبني على حذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**عشرة**» مفعول أول لأول «**اثنتي**» مفعول ثان «**وعشراً**» معطوف على المفعول الأول «**اثني**» معطوف على المفعول الثاني، ولا حظر في العطف على معمولين لعامل واحد «**إذا**» ظرف تضمن معنى الشرط «**أنثى**» مفعول به لقوله: تشا، الآتي «**تشا**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من «تشا» وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة إذا إليها «**أو**» عاطفة «**ذكرا**» معطوف على أنثى.

(٣) «**واليا**» قصر للضرورة: مبتدأ «**لغير**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وغير مضاف، و«**الرفع**» مضاف إليه «**وارفع**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بالألف**» جار ومجرور متعلق بقوله: «ارفع» السابق «**والفتح**» مبتدأ «**في جزأي**» جار ومجرور متعلق بقوله: «ألف» الآتي، وجزأي مضاف، وسوى من «**سواهما**» مضاف إليه، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «**ألف**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتح الواقع مبتدأ، والجملة من ألف ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

قد سبق أنه يقال في العدد المركب: «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وسبق أيضاً أنه يقال: «أحَد» في المذكر[1]، و«إحْدَى» في المؤنث، وأنه يقال: «ثلاثة وأربعة... إلى تسعة» بالتاء للمذكر، وسُقُوطِهَا للمؤنث.

وذكر هنا أنه يقال: «اثنا عَشَرَ» للمذكر، بلا تاء في الصَّدرِ وَالعَجز، نحو: «عندي اثنا عَشَرَ رَجلاً» ويقال: «اثنتا عَشْرَةَ امرأةً» للمؤنث، بتاء في الصَّدرِ والعَجُز.

ونَبَّه بقوله: «**واليا لغير الرفع**» على أن الأعداد المركبة كلها مبنية: صدرُها وعجُزُها، وتُبنى على الفتح، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ» بفتح الجزأين، و«ثلاثَ عَشرَةَ» بفتح الجزأين.

ويستثنى من ذلك «اثنا عَشَرَ، واثنتا عَشرَةَ»، فإن صدرَهما يعرب بالألف[٢] رفعاً، وبالياء نصباً وجرًّا، كما يعرب المثنى، وأما عجزهما فيبنى على الفتح، فتقول: «جاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً، ورأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، ومَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، وجَاءَتِ اثْنَتَا عَشرَةَ امْرَأَةً، ورَأَيْتُ اثْنَتَيْ عَشرَةَ امْرَأَةً، ومَرَرْتُ بِاثْنَتَيْ عَشرَةَ امْرَأَةً»[3].

٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ العِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا ... بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا[٤]

قد سبق أن العدد مضافٌ ومركَّبٌ، وذكر هنا العدد المفرد، وهو من «عشرين» إلى «تسعين»، ويكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميَّزه إلا مفرداً منصوباً، نحو:

---

(1) الهمزة في «أحد» مُبدَلة من الواو، وقد قيل: «وَحَدَ عشَر» على الأصل، وهو قليل، وقد يقال: «واحدَ عَشَرَ» على أصل العدد. «شرح الأشموني» ٤/ ٩٥.

(٢) اعلم أن «اثني عشر، واثنتي عشرة» معربا الصدر كالمثنى، بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم في بيان إعراب المثنى وما ألحق به في باب المعرب والمبني، وهما مبنيا العجز على الفتح؛ لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو: «الزيدين» وليس الصدر مضافًا إلى العجز قطعًا.

(3) وسوى «اثني عشر» و«اثنتي عشرة» يُعرَبُ مبنياً على فتح الجزأين بحسب محله من الإعراب.
وفي «اثني عشر»، و«اثنتي عشرة» يكون «عشرَ» و«عشرةَ». مبنياً على الفتح لا محل له من الإعراب؛ لأنه بمنزلة نون المثنى.

(٤) «وميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «العشرين» مفعول به لميز «للتسعين، بواحد» جاران ومجروران متعلقان بميز «كأربعين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كأربعين «حيناً» تمييز لأربعين، منصوب بالفتحة الظاهرة.

«عشرونَ رجلاً، وعشرونَ امرأَةً» ويذكر قبله النَّيِّفُ[(1)] ويُعطفُ هو عليه، فيقال: «أَحَدٌ وعشرون، واثنانِ وعشرون، وثَلاثةٌ وعشرون» بالتاء في «ثلاثة» وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة [للمذكر]، ويقال للمؤنث: «إحدى وعشرون، واثنتان وعشرون، وثلاث وعشرون» بلا تاء في «ثلاث» وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

وتَلَخَّصَ مما سبق ومن هذا أن أسماء العدد على أربعة أقسام: مضافة، ومركبة، ومفردة، ومعطوفة.

٧٣٦ ـ وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا   مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا[(٢)]

أي: تمييز العدد المركب كتمييز «عشرين» وأخواته، فيكون مفرداً منصوباً، نحو: «أَحدَ عَشَرَ رجلاً، وإحدَى عَشْرَةَ امرأَةً».

٧٣٧ ـ وَإنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَ البِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ[(٣)]

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مميزها، ما عدا «اثني عَشَرَ» فإنه لا يضاف، فلا يقال: «اثنا عَشَرِكَ».

---

(1) النَّيِّفُ ـ على الأصح ـ: ما زاد على العقد من واحدٍ إلى ثلاثة، فإن جاوز الثلاثة إلى التسعة فهو بِضْعٌ.
ولا يُذْكَرُ النيف إلا بعد العقد، بخلاف «البضع» فيُذكر دون عقد تقول: بضعة رجال، وبضعُ نساء تريد من ثلاثة إلى تسعة رجال، ومن ثلاث إلى تسع نساء.
ومن المثالين ترى أن لـ«بضع» حكم العدد «ثلاثة» في مخالفة معدوده تذكيراً وتأنيثاً.

(٢) «وميزوا» فعل ماض وفاعله «مركباً» مفعول به لميزوا «بمثل» جار ومجرور متعلق بقوله: ميزوا، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «ميز» فعل ماض مبني للمجهول «عشرون» نائب فاعل لميز، والجملة من ميز المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: بمثل الذي ميز به «فسوينهما» سو: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به.

(٣) «وإن» شرطية «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «عدد» نائب فاعل لأضيف «مركب» نعت لعدد «يبق» فعل مضارع، جواب الشرط؛ مجزوم بحذف الألف «البنا» قصر للضرورة: فاعل يبق «وعجز» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يعرب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عجز الواقع مبتدأ، والجملة من يعرب المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

وإذا أضيف العددُ المركبُ: **فمذهَبُ البصريين** أنه يبقى الجزآن على بنائهما، فتقول: «هذه خمسةَ عَشْرَكَ، ورأيت خمسةَ عشرَك، وَمَرَرْتُ بخمْسَةَ عَشْرَكَ» بفتح آخر الجزأين، وقد يُعرب العجز مع بقاء الصَّدرِ على بنائه، فتقول: «هذه خمسةَ عَشْرِكَ، ورأَيتُ خمسةَ عَشْرِكَ، ومَررتُ بخمسةَ عَشْرِكَ»[(١)].

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إلى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا[(٢)]

٧٣٩ ـ وَاخْتِمْهُ في التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ذَكَّرْتَ فاذْكُرْ فَاعِلاً بغَيْرِ تَا[(٣)]

---

(١) **اعلم أولاً أن العدد مطلقًا قد يضاف إلى غير مميزه**، سواء أكان مفردًا، نحو ثلاثة ونحو عشرون، أم كان مركبًا ـ إلا اثنا عشر ـ كخمسة عشر، فإنه يجوز أن تقول: ثلاثة زيد، وثلاثتنا، وأن تقول: عشروك، وعشرو زيد. ثم اعلم أنك إذا أضفت العدد إلى غير مميزه، وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلاً، وهذا من أجل أنك لا تقول: «عشرو زيد» ولا «ثلاثة زيد» إلا لمن يعرف جنسها؛ فليست به حاجة إلى ذكر تمييز. ثم اعلم أن «اثني عشر» و«اثنتي عشرة» لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود؛ لأن «عشر» فيهما واقع موقع نون المثنى كما قلنا قريبًا، وهذه النون لا تجامع الإضافة، ولو أنك حذفت «عشر» كما تحذف نون المثنى عند الإضافة فقلت: «اثنا زيد» لالتبس بإضافة الاثنين وحدهما.

ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة:

الأولى: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه.

والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح وجر العجز بالإضافة، ثم جر ما بعده لفظًا أو محلًّا. وقد استحسن ذلك الأخفش، وذكر ابن عصفور أنه الأفصح.

والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز؛ فالعجز مجرور أبدًا على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافًا إلى ما يذكر بعده؛ فتقول: «زارني خمسةُ عشرِ زيد» برفع خمسة على الفاعلية، وجر عشر بالإضافة، وجر زيد أيضًا، وقد جوَّز ذلك الكوفيون، وأباه البصريون.

(٢) **«وصغ»** فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدره أنت **«من اثنين»** جار ومجرور متعلق بصغ **«فما»** الفاء عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على اثنين **«فوق»** ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول **«إلى عشرة»** جار ومجرور متعلق بـ«صغ» **«كفاعل»** جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً به لصغ، أي: صغ وزناً مماثلاً لفاعل **«من فعلا»** جار ومجرور متعلق بفاعل.

(٣) **«واختمه»** اختم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به **«في التأنيث»** جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في قوله: «اختمه» السابق **«بالتا»** قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقوله: اختمه **«ومتى»** اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب باذكر الآتي **«ذكرت»** ذكر: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء =

يُصَاغ «من اثنين» إلى «عشرة» اسمٌ مُوَازِنٌ لفاعل كما يصاغ من «فَعَلَ» نحو: ضارب من ضَرَبَ، فَيُقَالُ: ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ.. إلى عاشر، بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

٧٤٠ ـ وَإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ[(١)]

٧٤١ ـ وَإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا[(٢)]

للفاعل المَصُوغِ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يُفْرَدَ، فيقال: ثانٍ، وثانية، وثالث، وثالثة، كما سَبَقَ.

والثاني: ألا يفرد، وحينئذٍ: إما أن يُستعملَ مع ما اشتُقَّ منه، وإما أن يُستعمَل مع ما قبلَ ما اشتُقَّ منه.

= المخاطب فاعله «فاذكر» الفاء واقعة في جواب الشرط، اذكر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «فاعلاً» مفعول به لاذكر «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «فاعلاً» السابق، وغير مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه.

(١) «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بعض» مفعول به لترد، وبعض مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بقوله: «بني» الآتي «بني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من «بني» ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «تضف» فعل مضارع جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف «إليه» جار ومجرور متعلق بتضف «مثل» حال من مفعول تضف المحذوف، ومثل مضاف، و«بعض» مضاف إليه «بين» نعت لبعض، والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه تضف إليه الفاعل حال كونه مماثلاً لبعض، أي: في معناه.

(٢) «وإن» شرطية «ترد» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جعل» مفعول به لترد، وجعل مضاف، و«الأقل» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «مثل» مفعول ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «فوق» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول «فحكم» الفاء واقعة في جواب الشرط، حكم: مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: احكما، الآتي، وحكم مضاف، و«جاعل» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق باحكم الآتي «احكما» احكم: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب.

ففي الصورة الأولى يجب إضافةُ فاعل إلى ما بعده[1]، فتقول في التذكير: «ثانِي اثنينِ، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ.. إلى عاشِرِ عشرةٍ»، وتقول في التأنيث: «ثانيةُ اثنتينِ، وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربع.. إلى عاشرة عَشْرٍ»، والمعنى: أحدُ اثنين، وإحدى اثنتين، وأحدُ عَشْرٍ، وإحدى عَشْرةٍ.

وهذا هو المراد بقوله: «**وإن ترد بعضَ الذي.. البيت**» أي: وإن ترد بفاعل المصُوغِ من اثنين فما فوقه إلى عشرة بعضَ الذي بُنِيَ فاعلٌ منه، أي: واحداً مما اشتُقَّ منه، فأَضِف إليه مثلَ بعضٍ، والذي يضاف إليه هو الذي اشتقَّ منه.

وفي الصورة الثانية[2] يجوز وجهان، أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه، **والثاني**: تنوينُه ونصبُ ما يليه به[3]، كما يُفعلُ باسم الفاعل، نحو: «ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيداً»، فتقول في التذكير: «ثالثُ اثنين، وثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثَةٍ، ورابعٌ ثلاثةً»، وهكذا إلى «عاشِرِ تسعةٍ، وعاشِرٍ تسعةً»، وتقول في التأنيث: «ثالثةُ اثنتين، وثالثةٌ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثاً» وهكذا إلى عاشرةِ تسعٍ، وعاشرةٍ تسعاً»، والمعنى: جاعل الاثنينِ ثلاثةً، والثلاثةِ أربعةً.

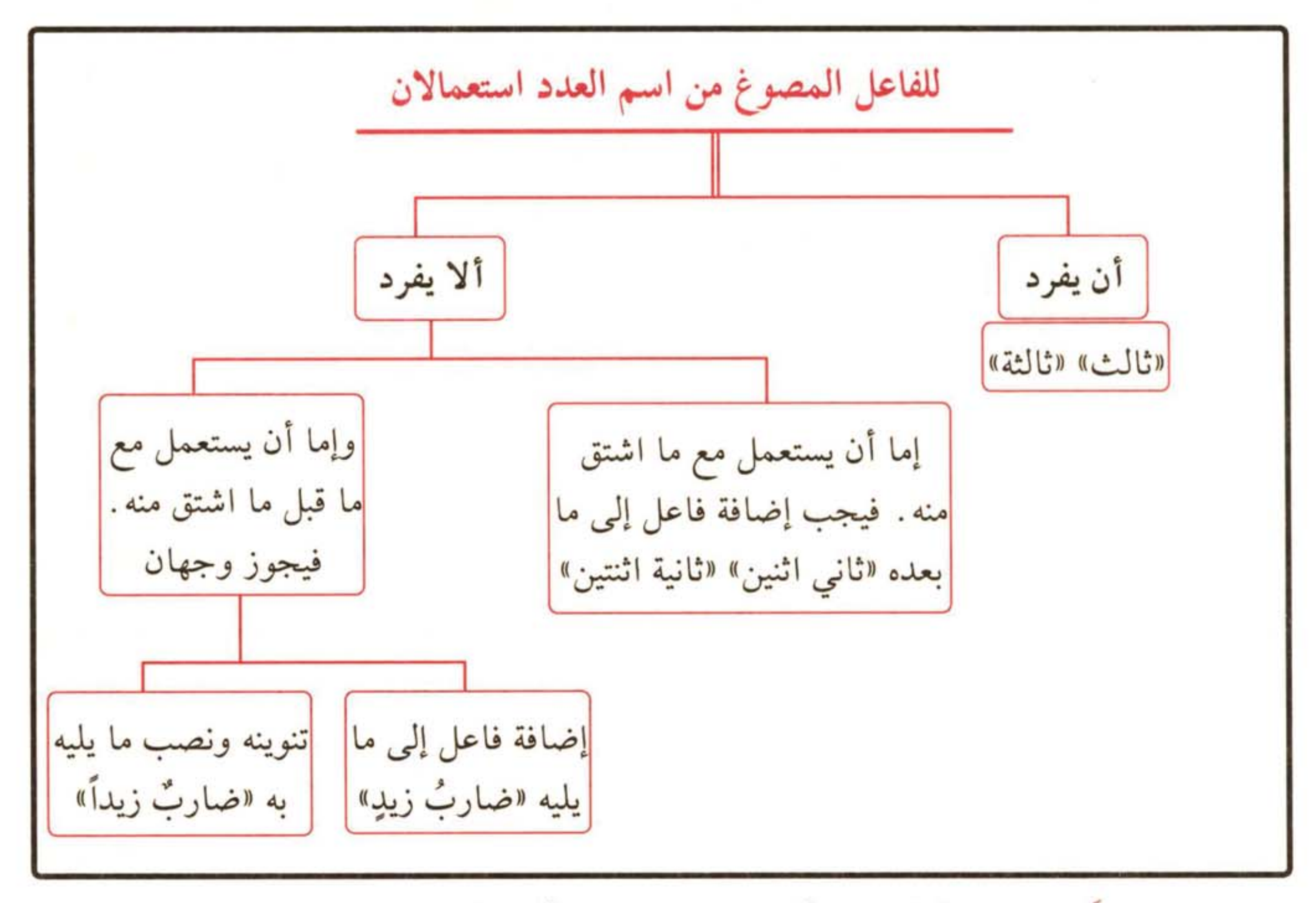
وهذا هو المراد بقوله: «**وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ**»، أي: وإن ترد بفاعل المَصُوغِ من اثنين فما فوقه جعلَ ما هو أقلُّ عدداً مثلَ ما فوقه، فاحكم له بحكم جاعل: من جوازِ الإضافَةِ إلى مفعوله، [وتنوينِه] ونصبه.

---

(1) وهي صورة أن يُستعمَلَ مع ما اشتُقَّ منه، أي: مع أصله الذي صِيْغَ منه، ويفيدُ أَنَّهُ بعضُ ذلك الأصل لا زائدٌ عليه؛ تقول: «رابعُ أربعةٍ»، ووجوب إضافته؛ لأنه بعضٌ من كلّ.

(2) وهي صورة أن يستعمل مع ما قبلَ ما اشتُقَّ منه، ويفيد أنه زائدٌ على ذلك الأصل لا بعضٌ منه؛ تقول: «رابعُ ثلاثة».

(3) وذلك إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، لا المضيّ؛ فتجب إضافتُه.



٧٤٢ ـ وَإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ[(١)]

٧٤٣ ـ أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أضِفِ ... إلى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي[(٢)]

---

(١) «وإن» شرطية «أردت» أراد: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم، فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «مثل» مفعول به لأردت، ومثل مضاف، و«ثاني اثنين» مضاف إليه «مركباً» حال من مثل «فجيء» الفاء واقعة في جواب الشرط، جئ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتركيبين» جار ومجرور متعلق بقوله: «جيء».

(٢) «أو» حرف عطف «فاعلاً» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أضف» الآتي «بحالتيه» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لقوله: «فاعلاً» وحالتي المجرور بالياء ـ لأنه مثنى ـ مضاف، وضمير الغائب العائد إلى فاعل مضاف إليه «أضف» فعل أمر معطوف بأو على «جيء» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلى مركب» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضف» السابق «بما» جار ومجرور متعلق بقوله: «يفي» الآتي «تنوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلًّا بالباء، والعائد ضمير محذوف يقع مفعولاً به لتنوي وتقدير الكلام: بالذي تنويه «يفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مركب، والجملة من يفي وفاعله في محل جر صفة لمركب.

٧٤٤ ـ وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا(١)

٧٤٥ ـ وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ(٢)

قد سبق أنه يُبنى فاعلٌ من اسم العدد على وجهين، أحدهما: أن يكون مراداً به بعضُ ما اشتُقَّ منه: كثاني اثنين، والثاني: أن يراد به جعلُ الأقلِّ مساوياً لما فوقه: كثالث اثنين. وذَكَرَ هنا أنه إذا أريد بناءُ فاعلٍ من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول ـ وهو أنه بعضُ ما اشتُقَّ منه ـ **يجوز فيه ثلاثة أوجُه**:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صَدرُ أولهما «فاعلٌ» في التذكير، و«فاعلَةٌ» في التأنيث، وعَجزُهما «عشر» في التذكير، و«عشرة» في التأنيث، وصَدرُ الثاني منهما في التذكير: «أحد، واثنان، وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة»، وفي التأنيث: «إحدى، واثنتان، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع»، نحو: «ثالثَ عَشَرَ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ» وهكذا إلى «تَاسعَ عَشَرَ، تِسْعَةَ عَشَرَ»، و«ثَالِثَةَ عَشرَة، ثَلَاثَ عَشرَةَ. . إلى «تاسعةَ عَشرَةَ، تِسْعَ عَشرَةَ»، وتكون الكلماتُ الأرْبَعُ مبنيةً على الفتح(3).

الثاني: أن يُقْتَصر على صدر المركَّب الأول، فيُعرب ويضاف إلى المركَّب الثاني باقياً الثاني على بناء جُزأيه، نحو: «هذَا ثالثُ ثلاثَةَ عَشَرَ، وهذهِ ثالِثَةُ ثلاثَ عَشرَةَ».

الثالث: أن يُقتصَر على المركب الأول باقياً [على] بناء صدره وعجزه، نحو: «هذَا

---

(١) «**وشاع**» فعل ماض «**الاستغنا**» قصر للضرورة: فاعل شاع «**بحادي عشرا**» جار ومجرور متعلق بالاستغنا «**ونحوه**» الواو عاطفة، نحو: معطوف على حادي عشرا، ونحو مضاف، والضمير مضاف إليه «**وقبل**» ظرف متعلق بقوله: «اذكرا» الآتي. وقبل مضاف، و«**عشرين**» مضاف إليه «**اذكرا**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٢) «**وبابه**» معطوف على قوله: «عشرين» في البيت السابق «**الفاعل**» مفعول به لاذكر في البيت السابق «**من لفظ**» جار ومجرور متعلق باذكر، أو بنعت لقوله: «الفاعل» محذوف تقديره: الفاعل المصوغ من لفظ، ولفظ مضاف، و«**العدد**» مضاف إليه «**بحالتيه**» الجار والمجرور متعلق باذكر، وحالتي مضاف، والضمير مضاف إليه «**قبل**» ظرف متعلق بمحذوف حال من «الفاعل» وقبل مضاف، و«**واو**» مضاف إليه «**يعتمد**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واو، والجملة من يعتمد ونائب فاعله في محل جر صفة لواو.

(3) ذلك ما عدا «ثانيَ عشرَ اثنَيْ عشر» فـ«اثني» ملحق بالمثنى، وكذا «ثانيةَ عشَرَ اثنَتيْ عشرة».

ثالِثَ عَشَرَ، وتالِثَة عَشرَةَ»، وإليه أشار بقوله: «وشاع الاستغنا بحادي عشرا، ونحوه»[(1)].

ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدَّلالة على المعنى الثاني، وهو أن يراد به جَعْلُ الأقلِّ مساوياً لما فوقه، فلا يقال: «رابع عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ» وكذلك الجميع، ولهذا لم يذكره المصنف، واقتصر على ذكر الأول[(٢)].

وحادي: مقلوب واحد[(3)]، وحادية: مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل «حادي» إلا مع «عشر»، ولا تستعمل «حادية» إلا مع «عشرة» ويستعملان أيضاً مع «عشرين» وأخواتها، نحو: «حادي وتسعون، وحادية وتسعون».

وأشار بقوله: «**وَقَبْلَ عِشْرِين. . . البيت**» إلى أن فاعلاً المَصُوغَ من اسم العدد يُستعمل قبل العقود ويُعْطَف عليه العقود، نحو: «حادي وعشرون، وتاسع وعشرون. . إلى التسعين» وقوله: «بحالتيه» معناه أنه يُستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا، وهو أنه يقال: «فاعل» في التذكير، و«فاعلة» في التأنيث.

---

(1) وأصل العبارة: «هذا ثالثَ عَشَر ثلاثة عَشَر»، حُذِفَ منه «عشر» الأولى، و«ثلاثة»، فيُعربُ الأول بحسب موقعه من الإعراب، والثاني مجرور بالإضافة.

وقيل: يُعرَب الأول لحذف عَجُزِه، ونُوِيَ صدرُ الثاني فبقيَ عَجُزُ الثاني مبنيّاً.

(٢) هذا الذي ذكره الشارح من أنه لا يستعمل فاعل من المركب للدلالة على جعل الأقل مساويًا للأكثر، هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين.

ومذهب سيبويه رحمه الله أنه يجوز ذلك؛ ومستنده في ذلك القياس.

ولك حينئذ في ذلك وجهان:

أولهما: أن تأتي بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد، فتقول: «رابع عشر ثلاثة عشر»، ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثاني؛ لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن.

والوجه الثاني: أن تحذف عجز المركب الأول؛ فتقول: «رابع ثلاثة عشر»، ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلًّا به.

(3) واحد ← حادِوْ ← حادِيْ. قُلبت الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً.

وزنُهُ «عالف» لكون الألف تأخرت إلى ما بعد الحاء (عين الاسم) لعدم إمكان البَدْء بها.

ومثله «حادية» لا فرقَ إلا بزيادة تاء التأنيث.